الفائض المالي وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق

أ.م.د. ظافر حميد حسون الجابري*

المستخلص

تعاني دول العالم المختلفة من تذبذب في الفائض المالي لأقتصادياتها وخصوصاً الدول النامية والدول التي يعتمد أقتصادها على الموارد الطبيعية كالنفط، وهذه المعاناة تأتي بسبب عدم أستقرار أسعار تلك الموارد الطبيعية أرتفاعاً وأنخفاضاً مما يؤثر سلباً وأيجاباً على أقتصاديات تلك الدول. جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الفائض المالي للأقتصاد العراقي وهذا الفائض مرتبط أساساً بعائدات النفط، وقد تأثر الأقتصاد العراقي كثيراً بذلك نتيجة لتقلبات أسعار النفط والظروف الأمنية وظروف الأحتلال الأمريكي القاهرة التي مر بها. فترة الدراسة كانت للسلسلة الزمنية 2003 – 2013، وتم الحصول على البيانات من النشرات الأقتصادية والأحصائية للبنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للأحصاء، ونشرة الأحصاءات الأقتصادية للدول العربية لصندوق النقد العربي. تم تحليل البيانات بأستعمال حزم البرامج الأحصائية الجاهزة (*EViews, Minitab* & *SPSS*).

المصطلحات الرئيسة للبحث: الناتج المحلي الأجمالي، الفائض المالي، معدل التضخم، الأستهلاك، الأيرادات، الدين العام.

Abstract

Different countries of the world suffer from the fluctuation in the financial surplus economies, especially developing countries, including countries which their economies depend on natural resources such as oil, and this suffering comes because of the instability of the prices of those natural resources, up and down, which negatively and positively effects on the economies of those countries. This study was to shed light on the fiscal surplus of Iraqi economy, and this surplus is mainly linked to oil revenues, Iraqi economy has been affected by so much as a result of fluctuations in oil prices and security conditions and the conditions of the US occupation. The study period as the time series 2003 - 2013, and data were obtained from economic and statistical bulletin of the Central Bank of Iraq, the Central Bureau of Statistics, statistics and economic bulletin for the Arab States of the Arab Monetary Fund. The data were analyzed using statistical ready-made software packages (EViews, Minitab & SPSS).

1 - المقدمة *Introduction*

نتيجة للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق تعرض أقتصاده الوطني الى أختلال في هياكله الأساسية وخصوصاً القطاعين الأساسيين الصناعة والزراعة اللذان كان من المفترض أن يكونان المورد المهم في رفد خزينة الدولة وزيادة الناتج المحلي الأجمالي والدخل القومي والأستفادة من فرصة ازدياد موارد النفط والتطور التكنولوجي الذي اسهم في تطور الدول على مختلف الأصعدة، الا أن هذين القطاعين

* كلية التراث الجامعة الاهلية .
مقبول للنشر بتأريخ 2015/12/6

دمرت بنيتيهما التحتية والفوقية واصبحا عالة على الأقتصاد العراقي، الأمر الذي أدى الى أختلال في الأنتاج وازدياد معدلات البطالة والفقر والتدهور البيئي وعدم توزيع الثروات بشكل طبيعي فضلاً عن غموض في العناصر الأساسية للسياسات الأقتصادية الكلية، ونتيجة لذلك اصبح الأقتصاد العراقي أقتصادا ريعيا تعتمد الدولة بشكل مباشر على ايرادات النفط التي تعرضت الى تقلبات الأسعار العالمية انخفاضا وارتفاعا فضلاً عن الوضع الأمني الذي هدد انتاجية هذا القطاع، وعدم النهوض بأمكاناته الأنتاجية الى المستوى المطلوب خصوصا وأن هذا القطاع تعرض الى ضعف وتدمير بنيته التحتية نتيجة الحصار الذي فرض على العراق في تسعينيات القرن الماضي.

يعاني الأقتصاد العراقي من أنخفاض في قيمة عملته النقدية قياسا بالعملات الأجنبية وتعرضت ايضا الى تقلبات شديدة حسب الظروف التي مر بها البلد، رافق ذلك ازياد وتذبذب معدلات التضخم وما رافقها من انخفاض في القوة الشرائية.

لقد شهد الأقتصاد العراقي انفتاحا تجاريا كبيرا على الخارج بعد عام 2003 ودخلت الى البلد بضاعة اجنبية كانت اغلبها رديئة وباخسة الثمن مما ادى الى تدهور الأنتاج المحلي وتكدسه وخصوصا القطاع الخاص لا سيما وأن الأنتاج المحلي لازال يعمل بالبنية التحتية القديمة ولم يستطع مواكبة التطور التكنولوجي العالمي، الأمر الذي ادى الى ضعف قدرته التنافسية وأنتشار البطالة المقنعة رافقها الفساد المالي والأداري لهذا القطاع، وهذا الأمر ينعكس بشكل مباشر على القطاع الزراعي لفقدانه الدعم وعزوف المواطن عن شراء الأنتاج الزراعي المحلي وتدهور هذا القطاع بشكل كبير نتيجة لشحة المياه بسبب قلة مناسيب نهري دجلة والفرات.

أن الخراب الذي خلفة الأحتلال الأمريكي على العراق في 2003 وما رافقه من هدم كامل للبنية التحتية والفوقية التي تمثل القوانين والأنظمة وخلف تركة ثقيلة سيبقى البلد يعاني منها لفترة طويلة قادمة، وانسحب ذلك على انخفاض مستوى الدخول وارتفاع نسبة الأستهلاك مما أدى الى ضعف التراكم الرأسمالي وارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض تام في الصادرات غير النفطية وأرتفاع في حجم تحويل النقد الأجنبي للخارج بسبب ضعف المؤسسات المالية والمصرفية اضافة الى عبء الديون الخارجية.

يعد الناتج المحلي الأجمالي من المؤشرات الرئيسة لهذا القطاع التي تعبر عن مستوى الأداء الأقتصادي في البلد، ويعتبر تحليل نتائج هذا المؤشر من اولوية الأمور التي تساعد في تحليل مكامن الخلل ومعالجتها، وكما تمت الأشارة فأن الناتج المحلي الأجمالي تعرض أيضاً لذات الظروف الأمنية وأرتباط هذا المؤشر بأيرادات النفط وتقلباتها الأمر الذي ادى الى تذبذبه خلال خلال فترة الدراسة.

2 – مشكلة البحث *Research Problem*

يعاني الأقتصاد العراقي من مشكلة أساسية وهي تذبذب الفائض المالي بسبب كونه أقتصاد ريعي ويخضع لتذبذبات اسعار النفط والمشاكل المتعلقة بها، وعدم امكانيته في تطوير القطاعات الأخرى.

3 – فرضية البحث *Research Hypothes*

وجود دلالة أحصائية بتأثير بعض متغيرات الأنشطة الأقتصادية للأقتصاد العراقي على الفائض المالي.

4 – هدف البحث *Research Aim*

يهدف البحث الى دراسة الفائض النقدي وعلاقته ببعض المتغيرات الأقتصادية للمدة (2003 – 2013)، ودوره في دعم الأقتصاد الوطني والمساهمة في زيادة الدخل القومي، مع محاولة أيجاد الحلول والمقترحات الناجعة.

المبحث الأول
الجانب النظري
Theoretical Aspect

يمثل الفائض الاقتصادي الفعلي الفرق بين الإنتاج الفعلي الجاري للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري، وهو بذلك يتطابق مع الادخار الجاري، ولكنه يتميز عنه من حيث أن الادخار يأخذ مفهومه من الفرق بين الدخل الفعلي والاستهلاك الفعلي، أي انه يعتبر الفرق الأمثل بين المفهومين السابقين، والذي يتأثر بالعلم والعقل والترشيد الأقصى لإمكانيات المجتمع، وفقا لأسس موضوعية، ولذلك فالفائض الاقتصادي في نظر "شارل بتنهايم" اكثر إيجابية من الادخار، كما يعتبره الأداة الفعالة للحد من مشكلة الندرة التي تتميز بها اقتصاديات الدول النامية، وقد يسمو هذا المفهوم إلى درجة المثالية وبالتالي التأثير الإيجابي عندما يتدخل العقل البشري لكي يعمل على ترشيد وعقلانية العوامل المؤثرة فيه، وهي الإنتاج ثم الدخل والاستهلاك، ويفترض تحقيق هذا الفائض قبل كل شيء إعادة تنظيم المجتمع نتيجة القيام ببعض التحويلات في هياكل

البناء الاجتماعي، وذلك بترشيد استخدام الموارد بين استهلاك الضروري وغير الضروري، وبين العمل المنتج وغير المنتج، وهذا ما يجعل الفائض الاقتصادي الذي تم ترشيده وتعبئته لأغراض التنمية الاقتصادية أداة لتوسيع الجهاز الإنتاجي وترشيد استخدام الموارد مما يؤدي إلى النهوض بمستوى الدخل الحقيقي .

تعتبر حالة التدني في معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي السبب الرئيس في تراجع متغيرات الأقتصاد العراقي مما أثر بشكل مباشر في تدني انتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي، ان معدلات النمو التي شهدها الاقتصاد العراقي ارتبطت بوفرة عوائد النفط دون إن تنعكس هذه المعدلات في تغيرات ايجابية في بنية الاقتصاد العراقي. أن تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق يتطلب الوقوف على اساس المشكلة التنموية في البلد والاسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي.

الموازنة هي برنامج عمل يعتمد في اساسه على مدخلات ومخرجات الاقتصاد الوطني المحلي ويسمى بالناتج المحلي وتعتبر حلقة وصل بين وضع البلد الاقتصادي وبين ما يمكن تخصيصه من مصروفات وايرادات حيث توجه جزء من الايرادات الى استثمارات نافعة يعبر عنها بالموازنة الاستثمارية التي تمثل عملة ذات وجهين الوجه الاول يصطلح عليه بالموازنة وهذه تعني الخطة المستقبلية والوجهة الثاني يعبر عنه بالميزانية عندما توضع حيز التنفيذ.

يعد الميزان التجاري المكون الرئيس لميزان المدفوعات العراقي لدوره في وضع البلد وعلاقاته الأقتصادية الخارجية، وكما أشرنا بأن الأقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي وأن تصدير النفط هو الممول الأساسي له، لذلك تأثر الميزان التجاري العراقي بالعقوبات التي فرضت على العراق في فترة التسعينات وشهد عجزاً كبيراً أثر بشكل مباشر على الأقتصاد العراقي، وشهد تحسناً في النصف الثاني من عقد التسعينات بعد قيامه بتصدير النفط بموجب مذكرة التفاهم، وشهد الميزان التجاري فائضاً عالياً بعد أحتلال العراق عام 2003 نتيجة لقيامه بتصدير النفط بشكل مباشر ورفع العقوبات الأقتصادية. يحدث الفائض في الميزان التجاري عندما يكون حجم الصادرات في دولة معينة أكثر من حجم الأستيردات، والعكس يكون العجز.

سيتم التطرق الى بعض المفاهيم والمتغيرات الأقتصادية والتي سيستند عليها الجانب التطبيقي للبحث:

1- النفقات العامة:

تزداد أهمية دراسة نظرية النفقات العامة بسبب تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية، وترجع اهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة.

2- الناتج المحلي الأجمالي(GDP):

عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة. مع العرض أن إجمالي الناتج المحلي للفرد لا يعد مقياسًا لدخل الفرد. وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد إجمالي الدخل المحلي (GDI) للفرد.

3- الدين العام:

هي الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة ولتحقيق أهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة، مثل الحرب وحالة التضخم الشديد، ولتمويل مشروعات التنمية ولمواجهة النفقات الجارية العادية حتى يتم تحصيل الضرائب حيث أن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماما مع مواعيد النفقات الجارية. ويمكن أن يكون الدين العام في شكل سندات غير قابلة للتداول أو أذونات خزانة لمدة ثلاثة أشهر تقريبا أو سندات قابلة للتداول. يتم تحديد حجم الدين العام للدولة عن طريق حساب نسبة الدين العام بالنسبة المئوية من حجم الناتج المحلي للدولة.

4- الأستهلاك:

أتجه الأستهلاك في العراق نحو الأرتفاع وأستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل المتاح، مما ترتب على ذلك أنخفاض في نسبة الأدخار ومن ثم أنخفاض معدل نمو الأستثمار نتيجة للعَلاقة العكسية بين الاستهلاك والادخار وكذلك الأستهلاك والأستثمار.

5- التضخم:

هو من اهم المشكلات الاقتصاديه المعاصره التي شغلت بال الاقتصاديين منذ عقود ماضيه ويعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للاسعار خلال مدة زمنيه عادة تكون سنه او اكثر. وان هذا الارتفاع في الاسعار يؤدي الى انخفاض القوه الشرائيه للنقود اي فقدان النقود لقيمتها الحقيقيه وقابليتها على شراء

السلع والخدمات، ويتعرض أصحاب الدخل المحدود لأكثر الآثار السلبية للتضخم، وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نظراً لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية. لذلك فأن الهدف من معالجة التضخم هوالمحافظه على استقرار الاسعار ويعد من الاهداف الاساسيه التي تسعى الحكومات الى تحقيقها.

6 - طريقة تحليل البيانات:

لغرض تحليل البيانات تم استعمال الأحصاءات والمعايير الأتية:

a - معادلة خط الأتجاه العام :

يؤشر الاتجاه العام حركة واتجاه المتغيرات في السلسلة الزمنية بشكل عام وكافة التقلبات التي تحصل فيها ويمثل مقدار الاندفاع في الزيادة او النقصان او الاستقرارية في قيم الظاهرة خلال فترة زمنية محددة. أن الأتجاه العام للسلسلة الزمنية هو أتجاه التغير في قيمة الظاهرة على المدى البعيد، وأتجاه الظاهرة يمكن أن يكون بنسبة ثابتة مع الزمن والذي يمكن تمثيله بخط مستقيم، أو أن التغير في قيم الظاهرة نسبة الى الزمن يمكن أن يكون متغيراً وليس ثابتاً، وفي هذه الحالة لا يمكن تمثيل الأتجاه العام بخط مستقيم وأنما بخط غير مستقيم أو منحنى. ويستخرج من خلال العلاقة الرياضية الأتية:

$$\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta} t_i \qquad (1)$$

حيث أن:

y_i: المتغير التابع

α: الحد الثابت

β: الميل الحدي

t_i: المتغير المستقل (الزمن)

يمكن أستخدام المعادلة (1) في أيجاد معادلة خط الأنحدار وذلك لتحديد أثر المتغير المستقل في المتغير التابع ومعنوية ذلك التأثير للمتغير المستقل، حيث يتم أعتماد المتغير المستقل (x_i) بدلاً من الزمن (t_i) وحسب المعادلة التالية:

$$\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_i \qquad (2)$$

b- نسبة التغير:

وهي نسبة لقياس التغير من سنة لأخرى، ويحسب من خلال الصيغة التالية:

$$p = \frac{v_t - v_{t-1}}{v_t} \qquad (3)$$

حيث أن:

v_t : المقدار في السنة الحالية

v_{t-1} : المقدار في السنة السابقة

c- بعض الأحصاءات الضرورية لقياس معنوية البيانات ومقارنتها بالقيم الجدولية:

- المؤشر الأحصائي (F): لقياس معنوية العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في البحث، فأذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية يعني ذلك أن المتغيرات (المتغير) المستقلة لها أثر معنوي على المتغير التابع والعكس صحيح.
- المؤشر الأحصائي (t): لأختبار معنوية معامل الأرتباط ومعامل الأنحدار.
- معامل الأرتباط البسيط (r): لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والتابع.
- معامل التحديد (R^2): لتحديد التأثيرات بين المتغير المستقل والتابع.

حيث كانت قيمة (F) الجدولية لدرجة حرية $(F_{(0.05,1,9)} = 7.21)$ و قيمة (t) الجدولية هي (1.883) لمستوى (0.05).

المبحث الثاني
الجانب التحليلي والتطبيقي
Analyticai & Application Approach

أن انحسار الصناعات الوطنية، وضعف الصناعات المتوسطة والصغيرة، يولد عدد لا يستهان به من العاطلين عن العمل بسبب تدمير وتعطيل هاتين الصناعتين والتراجع التدريجي للصناعات الوطنية، الامر الذي سيؤدي الى دخول المستثمرين الاجانب الى دائرة الانتاج الاقتصادي ونهب الارباح وتحويل فائض القيمة بالكامل الى بلدانهم، وعلى هذا الاساس سيواجه البلد البطالة والبطالة المقنعة، وتنهار القوة الشرائية للنقد الوطني، وتنخفض القدرة الشرائية للفرد، فتسود حالة من التضخم النقدي الى درجة تتعرض فيها البلاد الى درجات متدنية من البؤس والفقر والجوع والمرض وانعدام الخدمات وسوء التوزيع وتدمير العدالة الاجتماعية، الأمر الذي سيجعل الدولة بالمرور بشكل اضطراري على سياسات اقتراض الاموال، وبالدرجة الاولى، من صندوق النقد الدولي وشروطه المجحفة التي تدفع بالبلاد الى هاوية الفقر والعجز وانعدام الخدمات والغوص في الديون الخارجية، حيث أن من الامور البديهية لشروط صندوق النقد الدولي هي الفوائد المركبة، التي تعني اضافة الفوائد سنوياً الى مجموع البالغ المقترضة، وأدخال البلاد في مأزق مالي خطير، قد يعرض الدولة الى الافلاس، كما حصل مع بعض البلدان في اوروبا الشرقية، كاليونان.

سيتضمن هذا المبحث تحليل البيانات لبعض المتغيرات الأقتصادية والتي تم الحصول عليها من نشرات متعددة صادرة من البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للأحصاء، و صندوق النقد العربي، وقد تم أستعمال البرامج الأحصائية (*EViews, Minitab & SPSS*) بالأعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (2003 – 2013)، لبعض متغيرات أنشطة الأقتصاد العراقي، وحسب الجداول التالية:

جدول (1)

الأيرادات، النفقات، والفائض، الأستهلاك (مليون دينار) للسلسلة الزمنية (2003 – 2013)

السنوات	الأيرادات	النفقات	الفائض	اجمالي الأستهلاك
2003	2146346	1982548	163798	3269760
2004	32982739	32117491	865248	3977760
2005	40502890	26375175	14127715	5073240
2006	49055545	38806679	10248866	6061320
2007	54599451	39031232	15568219	7660080
2008	80252182	59403375	20848807	9027720
2009	55209503	52567025	2642328	11492880
2010	70178223	70134202	44022	12322440
2011	108807392	78757666	30049726	13729440
2012	119817224	105139576	14677648	16003320
2013	715872591	582007914	133864677	18092280

المصدر: من أعداد الباحث بالأعتماد على:

- نشرات لسنوات متعددة صادرة عن البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للأحصاء والأبحاث.
- نشرات متعددة صادرة من وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء.
- صندوق النقد العربي / نشرة الأحصاءات الأقتصادية للدول العربية (نشرات متفرقة).

جدول (2)

الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية، متوسط نصيب الفرد، الدين العام(مليون دينار)، ومعدل التضخم، للسلسلة الزمنية (2003 – 2013)

السنوات	الناتج المحلي الأجمالي	متوسط نصيب الفرد	الدين العام	معدل التضخم
2003	29586000	1.1	5543684	33.6
2004	53235000	2.0	5925061	27.0
2005	73522000	2.6	6255578	37.0
2006	95588000	3.3	5645390	31.7
2007	111456000	3.1	5193705	19.3
2008	157026062	5.1	4455569	7.1
2009	130642187	4.1	8434049	13.0
2010	158521512	4.9	9180806	2.4
2011	231309951	6.4	7446859	5.6
2012	251907662	7.4	6547519	6.1
2013	267395614	7.6	51486869	2.1

المصدر: من أعداد الباحث بالأعتماد على:

- نشرات لسنوات متعددة صادرة عن البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للأحصاء والأبحاث.
- نشرات متعددة صادرة من وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء.
- صندوق النقد العربي / نشرة الأحصاءات الأقتصادية للدول العربية (نشرات متفرقة).

1- الفائض المالي:

تشير بيانات الجدول (2) الى أن الفائض المالي كان متذبذباً خلال السلسلة الزمنية وكان شبه معدوم خلال عام (2010)، الجدول التالي يوضح نسبة التغير في الفائض المالي خلال فترة الدراسة:

جدول (3)

نسبة تغير الفائض المالي (2003 – 2013)

السنة	الفائض	نسبة التغير
2003	163798	-
2004	865248	81.07
2005	14127715	93.39
2006	10248866	-37.85
2007	15568219	34.17
2008	20848807	25.33
2009	2642328	-689.03
2010	44022	-5902.29
2011	30049726	9.85
2012	14677648	-104.73
2013	133864677	89.04

المصدر: جدول (1).

باستعمال برنامج ($Minitab$) كانت النتائج:

Regression Analysis

The regression equation is:
y = -18164510 + 6710768 t

Predictor	Coef	StDev	t	P
Constant	-18164510	21231245	-0.86	0.414
t	6710768	3130376	2.14	0.061

S = 32831664 R-Sq = 33.8% R-Sq(adj) = 26.4%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F
Regression	1	4.95378E+15	4.95378E+15	4.60
Error	9	9.70126E+15	1.07792E+15	
Total	10	1.46550E+16		

تحليل النتائج:

معادلة خط الأتجاه العام:

$$\widehat{y}_i = -18164510.491 + 6710767.718t_i$$

قيمة ($\widehat{\alpha}$) سالبة، وهذا يعني أن خط الأتجاه العام يمر من أسفل نقطة الأصل (0,0) ضمن الأحداثي ($Y-axis$). أما قيمة ($\widehat{\beta}$) فكانت موجبة أي أن ميل خط الأنحدار عند مستوى الأفق ($X-axis$) موجب، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل هي علاقة طردية، وكذلك يعني أن زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل يعني زيادة في المتغير التابع.

قيمة ($F = 4.6$) المحسوبة غير معنوية عند مقارنتها بالجدولية وهذا يعود الى التذبذب الشديد في الفائض المالي عبر السلسلة الزمنية.

قيمة (t) المحسوبة كانت اكبر من الجدولية وتعتبر معنوية ولكن بدرجة ضعيفة.

قيمة معامل التحديد كانت (0.34)، أي أن معادلة خط الأنحدار تفسر تقريباً (34%) فقط من الأنحرافات الكلية في قيم المتغير التابع وهي نسبة ضئيلة .

قيمة معامل الأرتباط (0.58) وهي علاقة مقبولة.

الخطأ المسموح به كان (0.414) للحد الثابت، و (0.061) للميل الحدي.

باستعمال برنامج ($Minitab$) كان الأتجاه العام بالشكل التالي :

الشكل (1)
الأتجاه العام للفائض المالي للسلسلة الزمنية

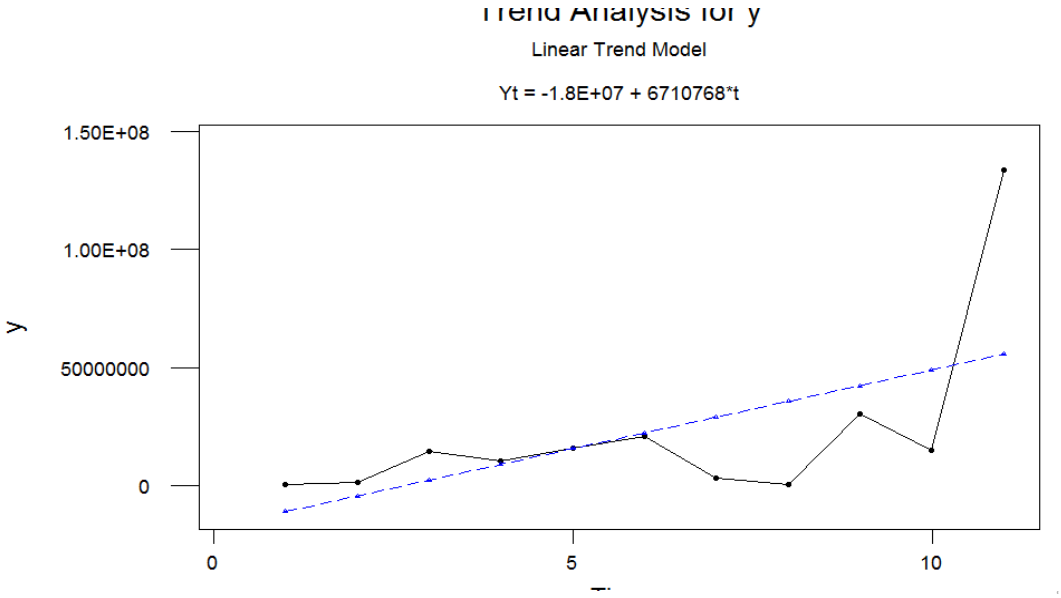

2- علاقة الفائض بالأيرادات العامة

بلغ متوسط الأيرادات العامة خلال مدة الدراسة (120856735)، مع وجود علاقة طردية بين الفائض والأيرادات العامة، وبأستعمال برنامج ($EViews$) كانت النتائج:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-607014.9	2702383.	-0.224622	0.8273
x	0.187885	0.011964	15.70391	0.0000

R-squared	0.964790	Mean dependent var	22100096
Adjusted R-squared	0.960878	S.D. dependent var	38281912
S.E. of regression	7571857.	Akaike info criterion	34.68074
Sum squared resid	5.16E+14	Schwarz criterion	34.75309
Log likelihood	-188.7441	Hannan-Quinn criter.	34.63514
F-statistic	246.6127	Durbin-Watson stat	2.519307
Prob(F-statistic)	0.000000		

تحليل النتائج:

معادلة خط الأنحدار:

$$\hat{y}_i = -607014.9 + 0.187885x_i$$

حيث تمثل الأيرادات العامة المتغير المستقل والفائض المالي المتغير التابع، وكانت قيمة ($\hat{\alpha}$) سالبة، وهذا يعني أن خط الأنحدار يمر من أسفل نقطة الأصل (0,0) ضمن الأحداثي ($Y-axis$). أما قيمة ($\hat{\beta}$) فكانت موجبة أي أن ميل خط الأنحدار عند مستوى الأفق ($X-axis$) موجب، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل هي علاقة طردية، وكذلك يعني أن زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل يعني زيادة في المتغير التابع.

قيمة ($F = 246.6127$) المحسوبة وهي معنوية بدرجة عالية عند مقارنتها بالجدولية، وهذا يعني أن للأيرادات أثر معنوي على الفائض المالي.

قيمة ($t = 15.7$) المحسوبة كانت اكبر من الجدولية وتعتبر معنوية بدرجة عالية.

قيمة معامل التحديد كانت (0.96)، أي أن معادلة خط الأنحدار تفسر تقريباً (96%) من الأنحرافات الكلية في قيم المتغير التابع وهي نسبة جيدة جداً والمتبقي (0.04) تعود لعوامل خارجية.
قيمة معامل الأرتباط (0.98) وهي علاقة قوية جداً بين الفائض والأيرادات العامة.
الخطأ المسموح به كان (0.82) للحد الثابت، و (0) للميل الحدي.

3- علاقة الفائض بالنفقات:

بلغ متوسط النفقات العامة خلال مدة الدراسة (98756626)، مع وجود علاقة طردية بين الفائض والنفقات، وبأستعمال برنامج ($SPSS$) كانت النتائج:

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-510376.864-	3329299.145		-.153-	.882
	x	.229	.018	.973	12.646	.000
a. Dependent Variable: y						

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13874204290303786.	1	13874204290303786	159.914	.000[b]
	Residual	780843355241299.00	9	86760372804588.		
	Total	14655047645545084.	10			

a. Dependent Variable: y
b. Predictors: (Constant), x

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.973[a]	.947	.941	9314524.82978

a. Predictors: (Constant), x

تحليل النتائج:

معادلة خط الأنحدار:

$$\hat{y}_i = -510376.864 + 0.229x_i$$

حيث تمثل النفقات المتغير المستقل والفائض المالي المتغير التابع، وكانت قيمة ($\hat{\alpha}$) سالبة، وهذا يعني أن خط الأنحدار يمر من أسفل نقطة الأصل (0,0) ضمن الأحداثي ($Y-axis$). أما قيمة ($\hat{\beta}$) فكانت موجبة أي أن ميل خط الأنحدار عند مستوى الأفق ($X-axis$) موجب، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل هي علاقة طردية، وكذلك يعني أن زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل يعني زيادة في المتغير التابع.
قيمة ($F = 159.914$) المحسوبة وهي معنوية بدرجة عالية عند مقارنتها بالجدولية، وهذا يعني أن للنفقات أثر معنوي على الفائض المالي.
قيمة ($t = 12.646$) المحسوبة كانت اكبر من الجدولية وتعتبر معنوية بدرجة عالية.
قيمة معامل التحديد كانت (0.95)، أي أن معادلة خط الأنحدار تفسر تقريباً (95%) من الأنحرافات الكلية في قيم المتغير التابع وهي نسبة جيدة جداً والمتبقي (0.05) تعود لعوامل خارجية.
قيمة معامل الأرتباط (0.97) وهي علاقة قوية جداً بين الفائض والنفقات العامة.
الخطأ المسموح به كان (0.882) للحد الثابت، و (0) للميل الحدي.

4 - علاقة الفائض بالناتج المحلي الأجمالي:

أظهرت الدراسة وجود علاقة ضعيفة بين الفائض والناتج المحلي الأجمالي، وبلغ متوسط الناتج المحلي الأجمالي للسلسلة الزمنية (141835454). بأستعمال برنامج ($Minitab$) كانت النتائج:

Regression Analysis

The regression equation is
y = -20413641 + 0.300 x

Predictor	Coef	StDev	t	P
Constant	-20413641	19869429	-1.03	0.331
x	0.2997	0.1232	2.43	0.038

S = 31344247 R-Sq = 39.7% R-Sq(adj) = 33.0%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	1	5.81289E+15	5.81289E+15	5.92	0.038
Error	9	8.84216E+15	9.82462E+14		
Total	10	1.46550E+16			

تحليل النتائج:

معادلة خط الأنحدار:

$\widehat{y}_i = -20413641 + 0.300\, x_i$

حيث يمثل الناتج المحلي المتغير المستقل والفائض المالي المتغير التابع، وكانت قيمة $(\widehat{\alpha})$ سالبة، وهذا يعني أن خط الأنحدار يمر من أسفل نقطة الأصل (0,0) ضمن الأحداثي $(Y-axis)$. أما قيمة $(\widehat{\beta})$ فكانت موجبة أي أن ميل خط الأنحدار عند مستوى الأفق $(X-axis)$ موجب، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل هي علاقة طردية، وكذلك يعني أن زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل يعني زيادة في المتغير التابع.

قيمة $(F = 5.92)$ المحسوبة وهي غير معنوية عند مقارنتها بالجدولية، وهذا يعني أن لا يوجد للناتج المحلي أثر معنوي على الفائض المالي للمدة قيد الدراسة.

قيمة $(t = 2.43)$ المحسوبة كانت اكبر من الجدولية وتعتبر معنوية بدرجة ضعيفة.

قيمة معامل التحديد كانت (0.397)، أي أن معادلة خط الأنحدار تفسر تقريباً (40%) من الأنحرافات الكلية في قيم المتغير التابع وهي نسبة غير جيدة والمتبقي (0.60) تعود لعوامل خارجية.

قيمة معامل الأرتباط (0.63) وهي علاقة متوسطة بين الفائض والناتج المحلي.

الخطأ المسموح به كان (0.331) للحد الثابت، و (0.038) للميل الحدي.

5– متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي :

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال السلسلة الزمنية نتيجة لأرتفاع الناتج المحلي الأجمالي خلال السلسلة الزمنية بالرغم من أرتفاع معدل النمو السكاني للسلسلة، وبأستعمال برنامج $(Minitab)$ كان خط الأتجاه العام لمتوسط نصيب الفرد بالشكل التالي:

شكل (2): خط الأتجاه العام لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي.

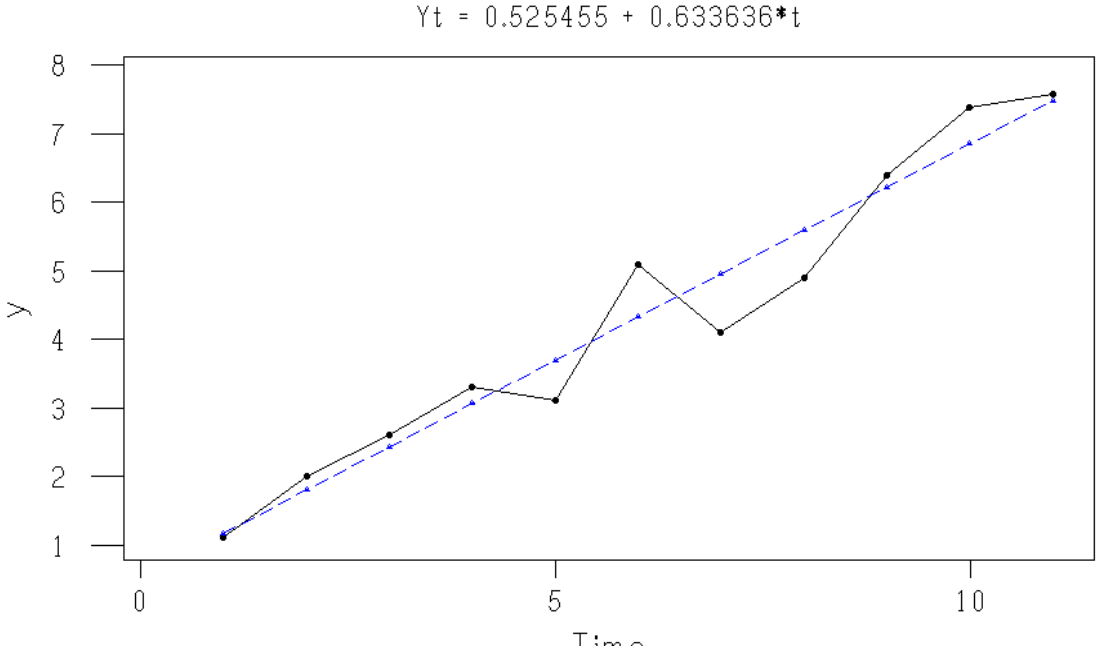

6 - علاقة الفائض بالدين العام:

أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين الفائض والدين العام، وبلغ متوسط الدين العام للسلسلة الزمنية (10555917). بأستعمال برنامج ($EViews$) كانت النتائج:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6206257.	4596351.	-1.350257	0.2099
X	2.681563	0.274315	9.775500	0.0000

R-squared	0.913925	Mean dependent var	10555917
Adjusted R-squared	0.904361	S.D. dependent var	13647749
S.E. of regression	4220631.	Akaike info criterion	33.51183
Sum squared resid	1.60E+14	Schwarz criterion	33.58418
Log likelihood	-182.3151	Hannan-Quinn criter.	33.46623
F-statistic	95.56040	Durbin-Watson stat	1.974451
Prob(F-statistic)	0.000004		

تحليل النتائج:

معادلة خط الأنحدار:

$$\widehat{y}_i = -6206257 + 2.681563x_i$$

حيث يمثل الدين العام المتغير المستقل والفائض المالي المتغير التابع، وكانت قيمة ($\widehat{\alpha}$) سالبة، وهذا يعني أن خط الأنحدار يمر من أسفل نقطة الأصل (0,0) ضمن الأحداثي ($Y-axis$). أما قيمة ($\widehat{\beta}$) فكانت موجبة أي أن ميل خط الأنحدار عند مستوى الأفق ($X-axis$) موجب، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل هي علاقة طردية، وكذلك يعني أن زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل يعني زيادة في المتغير التابع.

قيمة ($F = 95.56040$) المحسوبة وهي معنوية بدرجة عالية عند مقارنتها بالجدولية، وهذا يعني أن للدين العام أثر معنوي على الفائض المالي.

قيمة ($t = 9.775500$) المحسوبة كانت اكبر من الجدولية وتعد معنوية.

قيمة معامل التحديد كانت (0.913925)، أي أن معادلة خط الأنحدار تفسر تقريباً (91%) من الأنحرافات الكلية في قيم المتغير التابع وهي نسبة غير جيدة والمتبقي (0.08) تعود لعوامل خارجية.

قيمة معامل الأرتباط (0.95) وهي علاقة قوية جداً بين الفائض والدين العام.
الخطأ المسموح به كان (0.21) للحد الثابت، و (0) للميل الحدي.

7– نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الأجمالي:

شهدت العلاقة بين الدين العام ونسبته الى الناتج المحلي الأجمالي تراجعاً ملحوظاً خلال السلسلة الزمنية عدا السنة الأخيرة كان فيها ارتفاعاً عن بقية سنوات السلسلة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4)
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الأجمالي

السنة	الناتج المحلي الأجمالي	الدين العام	النسبة
2003	29586000	5543684	18.7
2004	53235000	5925061	11.1
2005	73522000	6255578	8.5
2006	95588000	5645390	5.9
2007	111456000	5193705	5.0
2008	157026062	4455569	2.8
2009	130642187	8434049	6.4
2010	158521512	9180806	5.8
2011	231309951	7446859	3.2
2012	251907662	6547519	3.0
2013	267395614	51486869	19.3

المصدر: صندوق النقد العربي / نشرة الأحصاءات الأقتصادية للدول العربية (نشرات متفرقة)

8 - معدل التضخم:

تعاني الدول المصدرة للنفط أو التي يعتمد أقتصادها على صادرات النفط بشكل أساسي من مشكلة التضخم، والمشكلة الأساسية تكمن في تغيرات أسعار الصرف، فضلاً عن كثرة المعروض النقدي وغيرها من الأسباب، وأن معالجة ذلك يحتاج الى فترة اكثر من سنتين لغرض جعل معدلات التضخم تتراجع بشكل مستقر، وتشير بيانات الجدول (2) الى أن خط الأتجاه العام لمعدلات التضخم أخذ بالأنخفاض حيث كان (33.6) في سنة (2003)، وبلغ (2.1) في سنة (2013) أي بنسبة انخفاض قدرها (94 %)، والشكل التالي يوضح خط الأتجاه العام لمعدلات التضخم للسلسلة الزمنية بأستعمال برنامج (*Minitab*).

شكل (3)
الأتجاه العام لمعدل التضخم 2003 - 2013

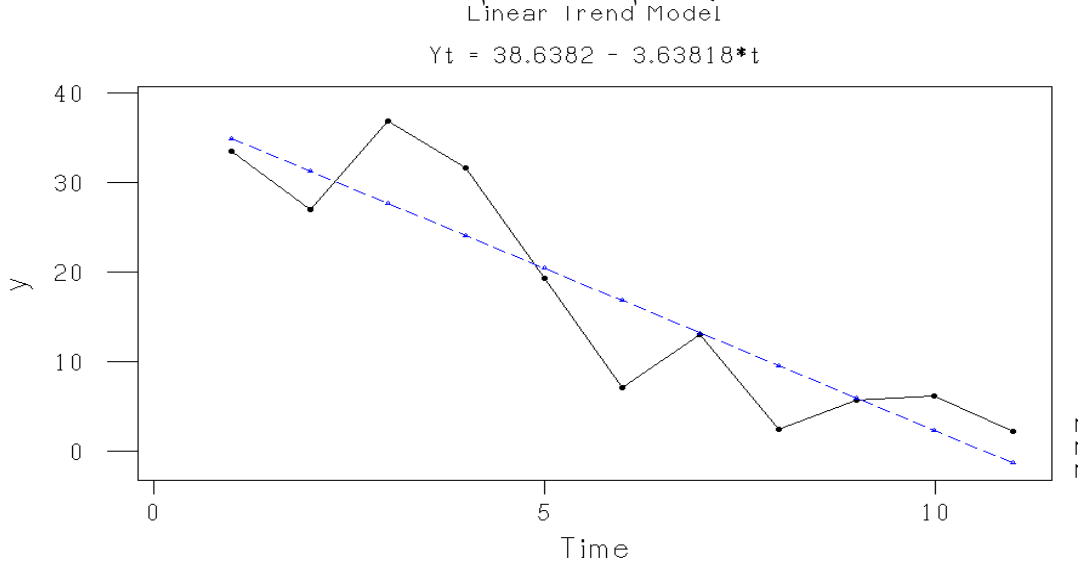

9 – علاقة الفائض بالأستهلاك:

أظهرت الدراسة وجود علاقة ضعيفة بين الفائض والأستهلاك وهذا ما اوضحه نتائج التحليل التالية، وبلغ متوسط الأستهلاك للسلسلة الزمنية (9700931). بأستعمال برنامج (*SPSS*) كانت النتائج:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-23997584.708-	21639797.486		-1.109-	.296
	x	4.752	2.002	.620	2.373	.042

a. Dependent Variable: y

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5641536114579871	1	5641536114579871	5.633	.042[b]
	Residual	9013511530965216	9	1001501281218357		
	Total	14655047645545088	10			

a. Dependent Variable: y
b. Predictors: (Constant), x

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.620[a]	.385	.317	31646505.0395

a. Predictors: (Constant), x

تحليل النتائج:

معادلة خط الأنحدار:

$\widehat{y}_i = -23997584.708 + 4.752x_i$

حيث يمثل الأستهلاك المتغير المستقل والفائض المالي المتغير التابع، وكانت قيمة $(\widehat{\alpha})$ سالبة، وهذا يعني أن خط الأنحدار يمر من أسفل نقطة الأصل (0,0) ضمن الأحداثي $(Y - axis)$. أما قيمة $(\widehat{\beta})$ فكانت موجبة أي أن ميل خط الأنحدار عند مستوى الأفق $(X - axis)$ موجب، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل هي علاقة طردية، وكذلك يعني أن زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل يعني زيادة في المتغير التابع.

قيمة $(F = 5.633079)$ المحسوبة وهي غير معنوية عند مقارنتها بالجدولية، وهذا يعني عدم وجود أثر معنوي للأستهلاك على الفائض خلال السلسلة الزمنية.

قيمة $(t = 2.373411)$ المحسوبة كانت اكبر من الجدولية وتعتبر معنوية بدرجة ضعيفة.

قيمة معامل التحديد كانت ضعيفة (0.384955)، أي أن معادلة خط الأنحدار تفسر تقريباً (38%) من الأنحرافات الكلية في قيم المتغير التابع وهي نسبة غير جيدة والمتبقي (0.62) تعود لعوامل خارجية.

قيمة معامل الأرتباط (0.62) وهي علاقة جيدة بين الفائض والأستهلاك.

الخطأ المسموح به كان (0.296) للحد الثابت، و (0.042) للميل الحدي.

الأستنتاجات:

1. ضعف القطاعين الصناعي والزراعي مما انعكس ذلك على الفائض المالي الذي كان معتمدا بشكل اساسي على عائدات النفط واتصف الأقتصاد العراقي بصفة الأقتصاد الريعي.
2. انخفاض قيمة العملة النقدية العراقية قياساً بالعملات الأجنبية وتعرضها للتقلبات الشديدة حسب ظروف البلد الأمنية والسياسية والتي انعكست على الجانب الأقتصادي.
3. الأنفتاح التجاري على السلع والخدمات الخارجية، ادى الى تدهور الصناعة المحلية واضعاف لدورها في رفد الفائض المالي للبلد، وادى ذلك الى عدم امكانية هذا القطاع من تطوير نفسه من خلال مواكبة التطور التكنولوجي العالمي.
4. ضعف التراكم الرأسمالي بسبب الخراب الذي خلفه الأحتلال الأمريكي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الصادرات غيرالنفطية، الأمر الذي أثر سلبا على الفائض المالي.
5. أظهر التحليل الأحصائي أن الفائض المالي كان ضعيفاً وغير معنوياً للسلسلة الزمنية وهذا ما أوضحه أيضاً الأتجاه العام.
6. الأتجاه العام لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي كان متصاعداً خلال السلسلة الزمنية.
7. الأتجاه العام للتضخم كان في أنخفاض مستمر خلال مدة البحث.

8. وجود علاقة جيدة وقوية بين الفائض المالي وكل من، الأيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام في حين كانت العلاقة ضعيفة مع الناتج المحلي الأجمالي والأستهلاك.
9. تراجع ملحوظ في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الأجمالي.
10. الأرتفاع الملحوظ في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي نتيجة لأرتفاع خط الأتجاه العام للناتج خلال مدة الدراسة.

التوصيات:

1. أتباع سياسات ستراتيجية وخطط خمسية وعشرية لأيجاد تنمية أقتصادية حقيقية ووضع برامج أصلاح أقتصادي تدار من قبل أقتصاديين كفوئين.
2. تنويع القاعدة الأقتصادية والتخلص قدر الأمكان من الأقتصاد الريعي من خلال دعم القطاعين الرئيسيين الصناعي والزراعي، الأمر الذي سيؤول الى حصول تفعيل أقتصادي في الأنشطة والقطاعات الأخرى وتحقيق نمو في الناتج المحلي الأجمالي والدخل القومي ومعالجة مشكلة البطالة.
3. توفير بيئة استثمارية مناسبة ودعم الأستثمار الأجنبي للقطاعات الأنتاجية التي يكون هدفها الأساسي التصدير وجلب العملة الأجنبية والأستفادة من الخبرة الخارجية في تنمية مهارات الخبرة المحلية.
4. أيجاد المحاولات الجادة من الدولة في تبني أصلاح أقتصادي جدي وفصل القرار السياسي عن القرار الأقتصادي وأعطاء الدور الأساسي للأقتصاديين من خلال خلق سياسة أقتصادية واضحة سيما وأن العراق يزخر بالكفاءات الأقتصادية والعلمية الماهرة لتنفيذ ذلك، وأستغلال الموارد المائية والطبيعية وتوضيفها في تنمية القطاعات الأخرى.
5. دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في البناء الأقتصادي ومحاولة التوسع في أقتصاد السوق ووضع التشريعات الضرورية لحماية المنتج المحلي.
6. محاربة الفساد المالي والأداري ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

المصادر *References*

1. الصوص، نداء محمد، و الجلبي، ربى رشيد، (2012)، "العجز المالي وأثره على الأقتصاد الأردني"، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، العدد 29.
2. الطيب داودي، الدور التمويلي للإمكان الإجتماعي في التنمية الذاتية في الدول النامية، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية. iefpedia.com
3. الشرع، عقيل شاكر، (2014)، "أختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الأقتصاد العراقي"، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية والأدارية، 16.
4. الغالبي، عبدالحسين جليل و الجبوري، سوسن كريم، (2008)، " اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة". الغري للعلوم الأقتصادية والأدارية.
5. العمر، أبراهيم صالح، العلاوين، محمد عبدالهادي، و الحصري، ديانا بولص، (2013)، " أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن 1996 - 2008"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40 ، العدد 1.
6. بريهي، فارس كريم، (2011)، " الأقتصاد العراقي فرص وتحديات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة.
7. سحر قاسم محمد، (2011)، " الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق"، البنك المركزي العراقي.
8. شحرور، أيمان غسان، (2013)، " عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية"، بحوث أقتصادية عربية، العددان 63 – 64 .
9. عبد اللطيف، هاشم فرعون، عبد الكريم، خالد طه و يوسف، هيثم يعقوب، (2010)، "استخدام وتكييف نماذج إحصائية قياسية على الاقتصاد العراقي للفترة 1988 – 2002 "، مجلة ديالى للعلوم الصرفة، المجلد 6 العدد 2.
10. علاوي، كامل كاظم، و راهي، محمد غالي، (2015)،"تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974 - 2010 "، الغري للعلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد التاسع العدد 32.
11. هبة عبدالمنعم، (2013)، "ديناميكية التضخم في الدول العربية 1980 - 2011"، صندوق النقد العربي، أبو ضبي.
12. ياس، أسماء خضير، (2013)، " تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2000 – 2010"، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، العدد 36.

.....

.....

.....